الفصل السابع والعشرون

ماجستير مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية كلية الآداب والقانون في جامعة صحار - سلطنة عمان

(دراسة حالة)

سيف المعمري[١]

ملخص

تناول هذا التقرير تقييم برنامج ماجستير مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب والقانون (سابقاً كلية الآداب والعلوم الاجتماعية) بجامعة صحار في ضوء سبعة معايير هي: الأهداف، وإدارة البرنامج، والموارد الأكاديمية، والمنهاج، والتعليم والتقييم، وفرص التعلم، ومستوى الخريجين. واعتمد الباحث على منهجية كيفية في دراسة البرنامج حيث قام بمراجعة بعض الوثائق الرسمية القليلة المتعلقة بالبرنامج إضافة إلى إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض طلبة البرنامج وخريجيه. كشفت الدراسة أن البرنامج يتمتع بمجموعة من نقاط القوة من أبرزها وجود أهداف واضحة، ومنهاج يتكون من مقررات متنوعة إجبارية واختيارية، ووجود أساليب تدريس وتقويم متنوعة تركز على مشاركة فاعلية الطالب من خلال قيامه بتقديم بعض جوانب المقرر وإجراء بعض الدراسات. ورغم نقاط القوة التي يتمتع بها البرنامج إلا أن هذه الدراسة التحليلية كشفت عن وجود مؤشرات ضعف مرتبطة بقلة الموارد الأكاديمية مقارنة بعدد الطلبة مما أثر على الخطة الدراسية للطلبة حيث لم يتمكنوا من ممارسة حق الاختيار بين مسار الاختبار الشامل ومسار الرسالة كما تنص على ذلك خطة البرنامج، وعلاوة على ذلك واجه الطلبة صعوبات مرتبطة بتوافر الكتب المرجعية والإشراف، كما كشفت مقابلات الملتحقين عن إشكالية متعلقة بإدارة البرنامج نتيجة ارتباطه مع جامعة خارجية، كما لم تتوافر بيانات عن مستوى خريجي البرنامج وأثره في الارتقاء بمستواهم المهني.

المقدمة

يقدم هذا البرنامج في جامعة صحار في سلطنة عمان وهي جامعة خاصة تضم كليات عدة هي: كلية الاقتصاد، كلية الهندسة، كلية الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وكلية الآداب والقانون (سابقا تسمى كلية الآداب والعلوم الاجتماعية)، بالإضافة إلى البرنامج التأسيسي General Foundation) (Program-GFP الذي تقدمه الجامعة إلى الطلبة الملتحقين لأول مرة، وهو يركز على ثلاثة كفايات رئيسية هي: اللغة الإنجليزية، والكمبيوتر- الرياضيات، ومهارات الدراسة.

تشرف على البرنامج حاليا كلية الآداب والقانون التي تقدم العديد من البرامج هي اللغة الانجليزية والترجمة، دراسات اللغة الإنجليزية، الصحافة والإعلام، بكالوريوس في التربية (تخصص انجليزي)، بكالوريوس في اللغة العربية، بكالوريوس في الأحياء، بكالوريوس لحاملي الدبلوم (الأحياء)، بكالوريوس في التربية (تخصص رياضيات)، بكالوريوس لحاملي الدبلوم (تخصص رياضيات)، بكالوريوس في التربية الرياضية، بكالوريوس في الموسيقى، بكالوريوس في فنون اللغة العربية، بكالوريوس لحاملي الدبلوم (اللغة العربية)، بكالوريوس لحاملي الدبلوم (تربية إسلامية)، ماجستير

(١) د. سيف بن ناصر المعمري، أستاذ مساعد بقسم المناهج والتدريس، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، دكتوراة في فلسفة التربية في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة جلاسجو ٢٠٠٩-
Saifn@squ.edu.om

في الإدارة التربوية، ماجستير في المناهج وطرق التدريس.

وتمنح الكلية أربع درجات علمية هي الدبلوم (سنتان)، والدبلوم المتقدم (٣ سنوات) والبكالوريوس (٤ سنوات)، والماجستير (سنتان). يقدم برنامج الماجستير في تخصص الإدارة التربوية والمناهج وطرق التدريس (التربية الإسلامية، والعلوم-الأحياء، والفيزياء، والكيمياء والأحياء، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، والتاريخ)، واللغة الانجليزية، ومنهج عام) بالارتباط مع جامعة مؤتة الأردنية.

إلا أن ارتباط البرنامج بجامعة مؤتة انتهى بتوقف البرنامج حتى أعيد فتحه مرة أخرى في العام الأكاديمي (٢٠١٢/ ٢٠١٣م) بشكل مستقل من قبل جامعة صحار تحت مسمى «ماجستير في التربية تخصص المناهج وطرق التدريس» في مجموعة من التخصصات هي: التربية الإسلامية، واللغة العربية، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والرياضيات، والمناهج العامة. ويعطي هذا التطور مؤشرا على أن جامعة صحار تسعى إلى تعزيز البرنامج وتطويره وزيادة كفاءته، ولديها رغبة في التغلب على الصعوبات التي واجهت البرنامج السابق كما عبر عنها الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم المقابلات. ويشرف على البرنامج في العام الجامعي (٢٠١٢/ ٢٠١٣م) كلية الآداب والقانون (Faulty of Arts and Law)، التي تقدم بكالوريوس في عدة تخصصات هي اللغة والأدب العربي، والتربية الرياضية، والقانون، والتربية الموسيقية (أربع سنوات)، وماجستير في الإدارة التربوية- والمناهج وطرق التدريس (سنتان)[1].

يعتبر برنامج ماجستير مناهج وطرق التدريس تخصص الدراسات الاجتماعية من البرامج الحديثة نسبياً في جامعة صحار حيث لا يتعدى عمره خمس سنوات. بلغ عدد الخريجين منه ١٥ خريجا حسب الإحصائية التي تم الحصول عليها من الجامعة، ولم تتوافر بيانات عن عدد الطلبة الحاليين في البرنامج وتوزعهم حسب الجنس، ولذا لم تجر دراسات تقويمية خارجية للبرنامج حتى الآن، ولم يحصل الباحث على أية دراسة تقويمية ذاتية قامت بها الجامعة للبرنامج، على الرغم من وجود صعوبات أدت إلى توقف البرنامج حتى أعيد فتحه مرة أخرى في العام الجامعي الحالي (٢٠١٢/ ٢٠١٣م)، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة التحليلية الحالية للبرنامج حيث يمكن أن تقدم مؤشرات مهمة حول عناصر مختلفة من البرنامج.

تسعى جامعة صحار حاليا إلى تطوير برنامج الماجستير الحالي والتغلب على أية صعوبات تواجهه، ولا توجد إشارات لاحتمال فتح برنامج دكتوراه في المستقبل القريب، ولم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات المتعلقة بالطلبة الملتحقين بالبرنامج رغم مخاطبته المستمرة للجامعة.

ومن أجل التعرف على نقاط القوة والضعف في البرنامج تبنّى الباحث منهجية كمية تحليلية تقوم على قراءة وثائق البرنامج وخططه الدراسية، وكذلك إجراء مجموعة من المقابلات مع طلبة البرنامج وخريجيه، وذلك في ضوء المعايير المقررة لهذه الدراسة.

اولا: الأهداف

١. الأهداف

تنبثق أهداف البرنامج من فلسفة جامعة صحار التي تهدف إلى إعداد الكوادر العمانية المدربة في مختلف نواحي الحياة في سلطنة عمان، وعليه فإن برنامج الماجستير في التربية تخصص «مناهج وطرائق التدريس» يهدف إلى «تأهيل كوادر متخصصة في مجال المناهج وطرائق التدريس والبحث

(1) http://www.soharuni.edu.om

العلمي لمواكبة المستجدات الحديثة في ميدان التربية والتعليم».

ومـن أجل إعـداد هذه الكـوادر المتخصصة يركـز البرنامج على إكسـابهم مجموعة مـن الكفايات المتعلقة بالبحث العلمي، وبناء المناهج، وطرائق التدريس، وتوظيف التكنولوجيا في العملية التدريسية:

- إكساب الطالب كفايات البحث العلمي في المشكلات التربوية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- إكساب الطالب كفايات تخطيط المناهج وتقويمها وتطويرها وفق الاتجاهات التربوية الحديثة.
- تطويـر الفكر التربوي للطلاب الملتحقين بالبرنامـج من خلال تزويدهم بالنظريات الحديثة في التدريس وتطبيقاتها في المناهج الدراسية.
- إكساب الطلاب القدرة على توظيف تقنية المعلومات في البحث والتدريس.
- تنمية قدرات الدارس على فهم الاتجاهات التربوية الحديثة والتجديد المستمر لمعارفه التربوية.

وبإكسـاب الملتحقيـن هـذه الكفايات فإن البرنامج يسـعى إلى تحقيق أهداف أبعـد من مجرد تنمية الجانب التخصصي حيث يسعى البرنامج إلى:

- فسح المجال لخريجي كليات التربية والآداب والعلوم الإنسانية والعلمية التخصصية لمواصلة دراستهم العليا.
- إعـداد متخصصيـن قادرين علـى مواصلة دراستهـم التخصصية في المناهـج وطرائق التدريس بمرحلة الدكتوراه.
- الإسهـام في إثراء المعرفة الإنسـانية بكافـة فروعها عن طريق الدراسـات المتخصصة والبحث الجاد.

٢. وضوح الأهداف واتساقها الداخلي والخارجي وشمولها ونشرها

مـا عـدا الهدف الـذي ينص علـى « الإسهام في إثـراء المعرفـة الإنسـانية بكافة فروعهـا عن طريق الدراسـات المتخصصـة والبحـث الجـاد» الذي يتصـف بالعموميـة ولا يمكن قياس درجـة تحققه في البرنامـج، يلاحظ أن البرنامج الجديد يهتم بجودة مخرجاته، حيث يركز على تخريج طلبة قادرين على التعامل مع المشكلات التربوية في النظام التربوي العماني من منظور علمي يقوم على البحث والتحليل النقدي للنظريات والتوجهات التربوية الحديثة. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب الموازنة بين الجوانب النظريـة والتطبيقيـة، من خلال توفير فرص للطلبة الملتحقين بالبرنامج لممارسة بعض الأنشطة العملية في المدارس حتى يتمكنوا من تأسيس ثقافة تربوية ناقدة ومبدعة.

تبدو الأهداف بصفة عامة واضحة ومحددة للجوانب التي يسـعى البرنامج إلى تحقيقها، فهي تركز على مساعدة الطالب على تبني منهجية علمية في التعامل مع مختلف القضايا التربوية، وذلك باستخدام أسلوب البحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات التي لا يمكن تجاهل دورها وأثرها في عملية التربيـة، ويبـدو من الناحية النظرية أن هناك اتسـاقا داخليـا بين هذه الأهداف حيث يسـتفيد الطالب من أساليـب البحث العلمـي في إطار تخصصـه المرتبط بتخطيط منهـج الدراسات الاجتماعيـة وتقويمها وتطويرهـا في ضـوء النظريات التربوية الحديثـة، لكن ترجمة هذه الأهداف علـى أرض الواقع وتعتمد على نوعية التدريس، وتوافر فرص لممارسة أنشطة عملية وتطبيقية.

يتـم نشر هـذه الأهداف من خلال توصيف جميع مقـررات البرنامج الذي يزود بـه أساتذة البرنامج حتى يلتزموا به في الخطط التي يعدونها للمقررات، أما الطلبة فيتعرفون على أهداف البرنامج من خلال خطط المقررات التي توزع عليهم من قبل الأساتذة في بداية كل مقرر.

٣. سبل التحقق من تحقيق الأهداف

يتـم التحقـق من بلوغ هذه الأهداف مبدئيا من خلال استطـلاع آراء الطلبة في نهاية كل مقرر. ولكن هذه العملية لم تكن تتم بشكل مستمر كما تكشف المقابلات التي أجريت مع الطلبة، حيث يذكر أحد الطلبـة (مقابلـة ٤):«خلال فتـرة دراستي شاركت في تقييـم مقررين فقط... أما باقـي المقررات –على الرغـم مـن ملاحظاتنـا المتكررة عليها– فلم نعـط استمارات لتقييمهـا وفي بعض الأحيان كـان التقييم لمـدرس المقـرر». ويرى أحد الخريجين (مقابلة٥) أن المهم ليس استطلاع آراء الطلبة بقدر ما هو مهم الأخـذ بهـا فـي تطوير البرنامج، ولـذا فهذه العمليـة كانت من وجهة نظـره تتم بشكل روتينـي لكن «لم يأخـذ بالمقترحـات التي كانت تكتب». وهذه إحدى الجوانب التـي هي بحاجة إلى تعزيز في أي تطوير للبرنامـج لأنهـا تقدم مؤشـرات من خلال الطلبـة عن درجة تحقق أهـداف المقـررات المختلفة، وعن عملية التدريس ومحتوى المقررات لاسيما أن الطلبة يذكرون صعوبات واجهتهم متعلقة بعدم وضوح وثبات الخطة الدراسية، وكذلك عدم توافر الأساتذة، والخدمات المرجعية، والحواسيب، والإشراف.

وكشفت المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض خريجي البرنامج أن أكثر أهداف البرنامج تحققاً هي تلك المرتبطة بتعزيز مهارات البحث العلمي، كما يؤكد أحد الخريجين:« على الرغم من الصعوبات التـي واجههـا البرنامج إلا أننـي يمكن أن أقيمه في المسـتوى الجيد من حيث المهارات التي اكتسـبتها لاسيمـا البحثيـة وبعض المهـارات المتعلقـة بالتحليل الإحصائـي، وتقييم البحوث وطـرق التدريس» (مقابلة٣)، وهو ما يؤكده خريج آخر حيث يرى أن البرنامج أفاده في أربعة جوانب هي« الطريقة العلمية الصحيحة لإجـراء البحوث الإجرائية بأنواعها (الوصفية، التجريبية، شبـه التجريبية، والعمل الجماعي في إعداد أوراق العمل والعروض اللوحيّة، وتحليل الامتحانات باستخدام برنامج (SPSS)، ونظريات التعليم وآلية الاستفادة منها في عملية التدريس، وأنواع التقويم وأدواته» (مقابلة٤).

ثانيا: إدارة البرنامج

يهدف هذا العنصر إلى إعطاء صورة عن إدارة البرنامج من حيث الهيكلية والصلاحيات، والمشاركة فـي اتخاذ القـرارات والمنـاخ وتقييـم البرنامـج وضمان الجـودة الخارجـي والتخطيـط الاستراتيجي للشراكات.

١. الهيكلية والصلاحيات

كانـت جامعة مؤتة تشرف على برنامج الماجسـتير سابقًا، وبالتالي يدار البرنامج وفق تعليمات منح درجتـي الماجسـتير والدكتـوراه الصـادرة بموجب الفقـرة (أ) من المـادة (٤) من نظام منـح الدرجات والشهادات في جامعة مؤتة رقم(٣٦ / ٢٠٠٣م)، من خلال هرمية تتكون من مجلس الدراسات العليا، ولجنـة الدراسـات العليا بالكلية، ولجنـة الدراسات العليا بالقسـم الذي يقدم برامج ماجسـتير (جامعة مؤتـة، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٦). وبالتالـي فإن مـا يرد أدناه يتعلق بالهيكلية حسـب ما تنص عليـه أنظمة جامعة مؤتة.

أ. مجلس الدراسات العليا بالجامعة

تتـم إدارة برنامـج الدراسات العليا من خلال مجلس الدراسات العليا الذي يرأسه عميد الدراسات العليـا ويكـون بعضوية نـواب العميد ورؤساء لجـان الدراسات العليا في الكليـات وثلاثة من الأساتذة يختارهـم مجلس العمداء من داخل الجامعة أو من خارجهـا، ويختص مجلس الدراسات العليا بوضع توصيـات فتـح أي برنامج مـن برامج الدراسات العليا فـي الجامعة أو تجميده أو إلغائـه، والتوصية إلى مجلـس العمداء بمنح الشهادات العلمية، وإعداد مشاريع التعليمات الخاصة بشؤون الدراسات العليا.

والتوصيـة باعتماد الخطط الدراسية لبرامـج الدراسات العليا، والتوصية لمجلـس العمداء بإقرار نتائج الخريجيـن، والتوصية بمنح المسـاعدات والقروض لطلبة الدراسات العليا، وتقييم العملية التدريسـية للدراسات العليا ورفع نتائج التقييم إلى رئيس الجامعة.

ب. لجنة الدراسات العليا بالكلية

تشكـل بقرار من مجلس الكليـة ولمدة عام، وتتكون من نائب العميد رئيسـاً وعضوية رؤساء لجان الدراسات العليا بالأقسـام، وعضوية اثنين من أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة في الكلية، ويجوز أن يكونـا مـن الأساتذة المشاركين عند الحاجة، وتشمل صلاحياتها الإشـراف على أمور الدراسات العليا في الكلية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأن التوصيات التي ترفعها لجنة الدراسات العليا بالقسم.

ت. لجنة الدراسات العليا بالقسم

تتشكل لجنة الدراسات العليا بالقسـم لمدة عام وتتكون من رئيس القسـم رئيساً وثلاثة أعضاء ممن تنطبـق عليهم شـروط الإشراف الأكاديمي بالقسـم، وتشمل صلاحيات اللجنة القسـم تقديم توصيات إلـى لجنـة الدراسات العليـا بالكلية في الأمور الآتية: فتـح برامج دراسات عليا بالقسـم أو تجميدها أو إلغائها، إقرار الخطط الدراسية الجديدة أو المعدلة، تحديد أعداد الطلبة المطلوب قبولهم، قبول الطلبة الجدد، تحديد المواد الاستدراكية، وتشكيل لجان الامتحان الشامل وتحديد موعده، وتسمية المشرف والمشرف الثاني وعنوان الرسالة، وتشكيل لجان المناقشة وتحديد مواعيد المناقشات.

٢. المشاركة في اتخاذ القرارات والمناخ

من الناحية النظرية يفترض أن يعطي تعدد لجان إدارة البرنامج والإشراف عليه فرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم السـياسات المتعلقة بالخطة الدراسية، وتحديد أعداد المقبولين، ومتابعة أداء الطلبـة مما يتيح اتخاذ قرارات مشتركـة يكون لها أثر في تحقيق أهداف البرنامج. إلا أنه من الناحية العمليـة يبدو أن الطلبة واجهوا بعض الإشكاليات المتعلقة بـإدارة البرنامج ومن أهمها ارتباط البرنامج بجامعـة مؤتة حيث أدى ذلك من وجهة نظر إحـدى الطالبات إلى «صعوبة إدارية وفنية تمثلت في تأخر كشـوف النتائج والمراسلات المختلفة طـوال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، واشتراط تخرج الطالب بحصوله على ٥٥٠ درجة في اختبار التوفل دون مراعاة لطبيعة التخصص ومكان التخرج» (مقابلة٢).

يسـود البرنامـج مناخ من عدم الاستقـرار كما كشفت المقابلات التي أجريـت مع بعض الملتحقين بالبرنامـج، مـن حيث عدم ثبات الخطة الدراسية، وعدم وجود عدد كاف من المسـؤولين على البرنامج للإشراف على إدارته، ويعطي طالب مثالاً على هذا المناخ بقوله «بعد أن أنهيت عدد الساعات المطلوبة تقدمـت بطلـب تحديد مشرف لرسالتي غير أن الرد تأخر قرابـة ثلاثة أشهر. وبعد أن بدأت مع المشرف بشهـر جـاءه قـرار استغناء الجامعـة عن خدماتـه فمكثت قرابـة ستة أشهر بـدون مشرف بديـل وعندما تعـذر علـى الجامعة إيجاد البديل اقترحـوا علي الاستمرار مع نفس المشـرف» (مقابلة ٤)، ويؤكد أحد الخريجين (مقابلة ٥) هذه الإشكالية في إدارة البرنامج ويذكر أن أحد مظاهرها عدم توافر عدد كاف من المسؤولين على البرنامج قادرين على تقديم الدعم والمساعدة لطلبة البرنامج ما احتاجوا إليها.

٣. تقييم البرنامج

لا يوجـد موقـع إلكتروني خـاص بالبرنامج، إلا أنه يمكـن الحصول على معلومـات عنه من خلال موقع خاص بكلية الآداب والقانون (الآداب والعلوم الاجتماعية سابقاً) على موقع الجامعة حيث نجد الخطـة الدراسيـة للبرنامج فقط، ولا تتوافر أية تقارير حول التقييم الذاتي أو التقييم الخارجي للبرنامج، أو حول أعداد الملتحقين بالبرنامج.

يوجد بالجامعة قسم لضمان الجودة (The Quality Assurance Department) وهو قسم يسعى إلى تعزيز الجودة في الكلية من خلال التأكد أن عمليات وإجراءات الجامعة تحقق الأهداف، وتسهل المراجعة الداخلية والخارجية لبرامج ومقررات البرنامج. ويعطي مثل هذا الإجراء مؤشراً على الاهتمام بتقويم البرنامج وتجويده بغية زيادة فاعليته في تحقيق الأهداف الموضوعة له، إلا أن الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات يذكرون أن مثل هذا التقييم لم يؤد إلى تطوير البرنامج بشكل يقلل من الصعوبات التي واجهتم أثناء دراستهم.

أما في ما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للبرنامج فإن فك الارتباط مع جامعة مؤتة وتقديم برنامج مستقل هذا العام (٢٠١٢/ ٢٠١٣م) يمثل إحدى خطوات التخطيط الاستراتيجي، ولكن لا توجد أي إشارات لفتح برنامج دكتوراه في الفترة القادمة. وربما يعزى هذا إلى أن أولوية جامعة صحار هي توطيد دعائم برنامج الماجستير والتغلب على الصعوبات التي تواجهه، أما الشراكة الرئيسية للبرنامج فهي مع وزارة التربية والتعليم التي ينتمي إليها معظم الملتحقين بالبرنامج.

ثالثا: الموارد الأكاديمية

يهدف هذا العنصر إلى توضيح الموارد الأكاديمية من حيث توافر الأساتذة في الاختصاصات المطلوبة وبالشهادات المناسبة، ووجود نسبة مقبولة من المتفرغين وأصحاب الرتب، وأنصبة الأساتذة، والإنتاجية العلمية والمساهمات الأكاديمية للأساتذة، وأداء أفراد الهيئة التعليمية والنمو المهني، وتقييم الأساتذة وترقيتهم، وتوافر المساعدين الإداريين ومساعدي الأساتذة، ونظم الابتعاث.

١. توافر الأساتذة في الاختصاصات المطلوبة وبالشهادات المناسبة

فيما يتعلق بمؤهلات الأساتذة ورتبهم العلمية، تركز المادة (٣٨) على ألا يسمح للتدريس في مرحلة الدراسات العليا إلا لمن يحملون الرتب العلمية العالية وهي أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، وتجيز اللوائح للمحاضر التدريس في حالات الضرورة (جامعة مؤتة، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧). وفي إطار هذا المعيار، أشار الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات إلى بعض الصعوبات المرتبطة بتوافر الأساتذة والخدمات المرجعية. لقد أجمع الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم المقابلات على وجود إشكالية في توافر أعداد مناسبة من الأساتذة، حيث تذكر إحدى الخريجات (مقابلة ١) أن «عدد الأساتذة المشرفين على برنامج الماجستير لكل تخصص كان قليلا»، ويؤكد طالب آخر ذلك (مقابلة ٤) بقوله: «... كثيرا ما كنا نعاني من الكثافة العددية للطلاب في المقرر الواحد وعندما نطلب فتح شعبة أخرى كان الجواب هو لا يوجد من سيقوم بتدريسكم، كما يظهر العجز في الكادر التدريسي في رفض طلبات الطلاب عند اختيار مسار الرسالة والحجة عدم وجود مشرفين». وقد أدى عدم توافر عدد كاف من الأساتذة بالطلبة «...للتوجه للنظام الشامل لعدم وجود مشرفين لإعداد الرسالة، أو توجيه الطلبة للبحث بأنفسهم عن مشرفين من جامعات وكليات أخرى خارج الجامعة، وتعطل رسائل البعض بسبب إقالة مشرفيهم (وإسناد مهمة الإشراف عليهم لأساتذة آخرين من غير التخصص) أو توقف بحثهم مما أطال الفترة الزمنية التي استغرقتها دراستهم. وأدى الأمر ببعض الطلبة للتخلي عن إعداد الرسالة بعد أن بدأ فيها والرجوع لإكمال مواد النظام الشامل في الدراسة» (المقابلة٣)، على الرغم من أن الخطة الدراسية بنيت على حرية الطالب في الاختيار بين مسار الاختبار الشامل أو مسار الرسالة.

تعتبر معايير الموارد الأكاديمية من المعايير الصعبة في جمع المعلومات لأنها مرتبطة بجوانب كان من الصعب الحصول على معلومات واضحة عنها، ولذا كان الاعتماد على بعض المعلومات من مقابلة بعض الطلبة في البرنامج حيث لم توجد أية إشارات لأنصبة الأساتذة التدريسية ما عدا الأنصبة المتعلقة

بالإشـراف علـى الرسائل العلمية حيـث تشير المادة (٣٥) من دليل الطالـب بجامعة مؤتة على أن الحد الأعلـى لعدد الرسائل التي يجوز الإشـراف عليها في وقت واحد هو (٦) رسائل إذا كان المشرف برتبة أستـاذ أو أستاذ مشارك، و(٣) رسائل إذا كان المشرف برتبة أستاذ مسـاعد. وتشير المادة (٣٦) على أن تحسـب للمشرف ساعة واحدة بدل الإشراف على رسالة الماجسـتير أو الدكتوراه في كل فصل دراسي وبحـد أعلـى ثلاث ساعات معتمـدة لكل رسالة، وفي حالة وجود مشرف مسـاعد يحسـب لكل منهما نصـف ساعة معتمدة في الفصل الدراسي الواحد (جامعة مؤتة، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧). وأحد مؤشرات عدم كفايـة الهيئة التدريسـية هو الاستعانة بمشرفيـن لرسائل الطلبة من خارج الجامعـة (أنظر الى المناخ في المحور الثاني).

٢. الإنتاجية العلمية وتقييم الاداء والنمو المهني

لـم تتوافر بيانات عن الإنتاجية العلمية والمسـاهمات الأكاديمية للأساتذة، لعدم ثبات الأساتذة في البرنامـج. أمـا تقييم أداء الهيئة التعليمية من قبل الطلبة فيتم في معظم المقررات التي يقومون بتدريسـها كمـا كشفت نتائـج المقابلات، أما بخصوص النمـو المهني فلم تتوافر بيانات عـن الفرص التي تقدمها الجامعة للهيئة التدريسية لتطوير مهاراتهم المهنية.

ويتم قياس أداء الأساتذة وإنتاجيتهم من خلال عدة طرق منها تقييم المقررات الفصلي الذي يقوم به الطلبـة لكل مقرر، ولم يتمكن الباحث من الحصـول على نماذج من الدوريات التي ينشر فيها الأساتذة دراساتهـم. ولقد وضعت الجامعة منذ ثلاث سنوات لائحة لتنظم عملية الترقيات الأكاديمية لأساتذتها فـي مختلف الدرجات العلمية وهـي تعتمد على ثلاثة معايير أساسية للتقييـم، هي: التدريس، والبحث والاستشارة، وخدمة المجتمع.

٣. توافر المساعدين الإداريين ومساعدي الأساتذة ونظام الابتعاث

يوجد مجموعة من المسـاعدين الإداريين والفنيين للبرنامج مثل المنسـقين والفنيين الذين يقدمون دعماً في تمثيل الجوانب الإدارية، ولا يوجد مساعدون للأساتذة حتى الآن.

جامعة صحار جامعة خاصة لذا فهي تتعاقد مع الأساتذة حسب حاجاتها ومتطلبات برامجها، ورغم تواصل الباحث مع الجامعة بشأن لائحة الابتعاث إلا أنه لم يتمكن من الحصول على تأكيد بوجود مثل هذه اللائحة.

رابعا: المنهاج

١. أهداف المنهج، والكفايات

جاء في وثيقة البرنامج الجديد الذي أعيد فتحه في العام الأكاديمي (٢٠١٢/ ٢٠١٣م) أن البرنامج يهدف إلى تحقيق الآتي:

- تزويـد الطـلاب بالقاعـدة المعرفية في مجـالات المناهج وطرائق التدريس مـن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية في تناول المقررات الدراسية.
- تأمين خبرات تدريبية وبحثية متقدمة تساهم في إعداد التربويين المتخصصين.
- تعريف الطلاب بكفايات العمل التدريسـي وانعكاس ذلك على مستوى الإنجاز لديهم وتطوير أدائهم بما يخدم العملية التعليمية التعلمية.
- اكتسـاب مهـارات وطرائـق البحث العلمـي في مجال المناهـج وطرق التدريـس، من خلال ما يطلـب مـن بحوث تتعلق بالمقررات الدراسية المطروحة، بحيـث يصبح لدى الدارسين القدرة على توظيف ذلك في حل المشكلات التي تواجههم في مجالات عملهم.

- تحليـل مشكـلات المناهج وطرائـق التدريس في سلطنة عمان والمسـاهمة فـي وضع الحلول المناسبة لها، من خلال ما تتناوله المقررات الدراسية الموجودة بالميدان وكيفية التغلب عليها.
- تقديم دراسات تطويرية للمناهج وطرائق التدريس المستخدمة في سلطنة عمان.
- إدراك المفاهيـم الأساسية في مجال المناهج وطرائـق التدريس وتحليلها بحيث يصبح الطالب قادراً على فهم الأساس النظري والفلسفي لأي فعالية تدريسية.
- تنمية مهارات البحث العلمي والتقصي المعرفي عند الطالب، من خلال ما يطلب منه من تقارير وأبحاث في دراسته للمقررات المختلفة.
- تنمية قدرات الطالب على فهم اتجاهات البحث العلمي في المستقبل، من خلال تشجيعه على طرح الأفكار البحثية الجديدة والقابلة للتطبيق في البيئة العمانية.
- إكساب الطالب كفايات تخطيط المناهج وتقويمها وتطويرها وفق الاتجاهات التربوية الحديثة.
- تطويـر الفكر التربوي للطلاب الملتحقين بالبرنامـج من خلال تزويدهم بالنظريات الحديثة في التدريس وتطبيقاتها في المناهج الدراسية.
- تنمية قدرات الدارس على فهم الاتجاهات التربوية الحديثة والتجديد المستمر لمعارفه التربوية.
- الإسهـام في إثراء المعرفة الإنسـانية بكافـة فروعها عن طريق الدراسـات المتخصصة والبحث الجاد.
- تعريف الطالب بدور التعليم في تطوير مجتمعه المحلي والقومي وحل المشكلات التي تواجهه مـن خـلال دراسته لتجارب بعض الدول التي جعلت مـن التعليم بوابة للولوج إلى ركب الدول المتقدمة.
- إكساب الطلاب القدرة على توظيف تقنية المعلومات في البحث والتدريس.
- تدريب الطلاب على استخدام التكنولوجيا في كل ما من شأنه تطوير العملية التعليمية التعلمية.
- تعميق فهم الطلاب لواجباتهم التدريسية والمهنية من خلال:
- غرس وتعميق الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بالمهنة والعمل لدى هؤلاء الطلاب.
- تمكين الطلبة المتميزين من حملة الشهادات الجامعية الأولى من مواصلة دراستهم العليا محلياً (داخل السلطنة)، وفي مجال اختصاصاتهم الأصلية.
- تشجيـع الكفـاءات العلميـة علـى مواكبة التطور السـريع في مجـالات المعلومـات والمعارف والاتصـالات والتكنولوجيـا الهائلة، وعلى الإبداع والابتكار وتطويـر البحث العلمي وتوجيهه لمعالجة قضايا ومشكلات المجتمع العماني.
- تزويد الطلاب بقاعدة فكرية ثقافية في العلوم التربوية، وأسسها الفلسفية والاجتماعية والنفسية، تكسبهم مهارات التحليل النقدي للتعامل مع القضايا البحثية والمهنية.

٢. نواتج التعلم: وجود، صلاحية، وضوح، ملاءمة

ويسعى البرنامج من خلال هذه الخطة الدراسية إلى تحقيق المخرجات الآتية:

أ. المجال المعرفي

- الإلمام بالقاعدة المعرفية الضرورية في مجال المناهج وطرائق التدريس.
- معرفة كفايات العمل التربوي بصفة عامة والتدريسي بصفة خاصة.
- استيعـاب الاتجاهـات المعاصـرة في مجال المناهـج وطرائق التدريس بدراسـة تجارب بعض الدول المتقدمة.

- فهم دور التعليم في تطوير المجتمع المحلي والإقليمي والقومي وحل المشكلات التي تواجهه.
- تكوين قاعدة فكرية ثقافية في العلوم التربوية، وأسسها الفلسفية والاجتماعية والنفسية، تكسب الطالب مهارات التحليل النقدي في التعامل مع القضايا البحثية والمهنية.

ب. المجال الأدائي

- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه تخطيط المناهج والعمل التدريسي في سلطنة عمان وآليات التطوير وتذليل العقبات.
- تطبيق بعض الاتجاهات التربوية الحديثة التي ثبتت فعاليتها واستخدمت في بعض الدول المتقدمة.
- إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد.
- المشاركة في معالجة قضايا ومشكلات المجتمع العماني في الميدان التربوي من خلال مواكبة التطور السريع في مجالات المعلومات والمعارف والاتصالات والتكنولوجيا الهائلة، والإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي وتوجيهه.
- استشراف الآفاق المستقبلية للبحث العلمي في مجال المناهج وطرائق التدريس.

ت. المجال الوجداني

- إبداء الرغبة في تحليل أهم المشكلات التي تواجه تخطيط المناهج والعمل التدريسي في سلطنة عمان ويقترح الحلول المناسبة لها.
- تعبير الطالب عن قناعته بضرورة تطوير آليات العمل في مجال المناهج وطرائق التدريس والبحث العلمي المتعلق بهما.
- تقدير ضرورة تنمية مهارات البحث العلمي والتقصي المعرفي لديه في كل ما من شأنه تحقيق الارتقاء بمهنة التعليم.
- استشعار أهمية تنمية الخبرات والمهارات لديه في مجال تخطيط المناهج والعمل التدريسي.
- استشعار أهمية تطوير البحث العلمي وتوجيهه لمعالجة القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع العماني والتصدي لها.

أما من حيث توافق الأهداف مع نواتج التعلم فلا توجد مؤشرات بحثية حول ذلك أو أية دراسة عن البرنامج، لكن المقابلات التي أجريت مع بعض الطلبة والخريجين تشير إلى وجود توافق بين أهداف البرنامج ونواتج التعلم مثل تعلم مهارات تقديم أوراق العمل، وتحليل الكتب المدرسية، ومهارات التحليل الإحصائي، ولكن هناك مؤشرات حول ضعف التوافق من حيث ضعف الجوانب العملية الميدانية في هذه المقررات كما كشفت المقابلات عن ذلك.

٣. مكونات المنهج

تتكون الخطة الدراسية للبرنامج من نوعين من المقررات:

أ. مقررات إجبارية

وهي «نظريات التدريس»، و«تخطيط المنهج»، و«الإحصاء»، و«سمينار (١) في طرق التدريس، و«تصميم البحث»، و«مشروع البحث»، و«سمينار (٢) في طرق التدريس، وتقدم هذه المقررات الجوانب المنهجية المشتركة التي يدرسها جميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج وهي تمثل (١٥-١٨) ساعة معتمدة للطلبة الملتحقين بمسار الرسالة العملية، في حين تمثل (٢١-٢٤) ساعة معتمدة للطلبة الملتحقين بمسار الاختبار الشامل.

ب. مقررات اختيارية

وهي «موضوع خاص»، و«تكنولوجيا التدريس المتقدمة»، و«الدراسات التحليلية في المنهج»، و«تصميم التدريس»، و«التجديد التربوي في المنهج»، و«التقويم التربوي للمنهج» وهي نفس المقررات المقدمة للطلبة في كلا المسارين، إلا أن الساعات المعتمدة لها في مسار الرسالة يبلغ (٩) ساعات معتمدة تقريبا.

يقدم البرنامج مقررات تعويضية أو مقررات تقوية في اللغة الإنجليزية التي تعتبر أحد شروط القبول في البرنامج.

لا تتوافر أي مؤشرات بحثية حول توازن البرنامج واتساقه الأفقي والعامودي، ولذا تم اللجوء إلى المقابلات مع بعض الملتحقين بالبرنامج، وكشفت هذه المقابلات تركيز البرنامج على بعض نواتج التعلم. فإحدى الطالبات (مقابلة١) ترى أن البرنامج ساعدها على إعداد أوراق العمل بمواصفات علمية صحيحة، وكذلك على تطوير مهارات تقديم أوراق العمل، وتحليل الكتب الدراسية وتقويمها، وكذلك مهارات الحوار والمناقشة على أسس علمية في بعض المحاضرات، وكذلك الاستفادة من برنامج اللغة الانجليزية (استكمال متطلبات التخرج). أما أحد الطلاب (مقابلة ٣) فيذكر أن البرنامج ساعده على تعلم مهارات التحليل الإحصائي، والاطلاع على نظريات التدريس المختلفة مع التطبيق العملي لتحليل المناهج وفق إحدى النظريات، واكتساب بعض مهارات تصميم البحث، وتحليل ونقد رسائل الماجستير وفق ما تم اكتسابه من مهارات تصميم البحث، وهو ما يؤكد عليه أحد خريجي البرنامج (مقابلة٥) الذي يرى أن أهم شيء تعلمه من البرنامج هو كيفية كتابة بحث علمي، إلا أنه يذكر أن ذلك ليس مؤشراً على تركيز البرنامج على الجانب العملي: «كنا ندرس مجموعة من المقررات مثل مقرر نظريات التدريس وكان يغيب عنها الجانب العملي».

ويتضح من آراء الخريجين أن البرنامج ساعدهم على معالجة القضايا التربوية من خلال منهجية بحثية علمية تقوم على قواعد ومعايير علمية، وهو أحد المخرجات المهمة لأي برنامج ماجستير. لكن بعض الطلبة لم يتمكنوا من صقل مهاراتهم البحثية عندما قاموا بتغيير مسار دراستهم من مسار الرسالة العلمية إلى مسار الاختبار الشامل بسبب قلة عدد الأساتذة. وهنا يختلف برنامج ماجستير جامعة صحار عن برنامج ماجستير جامعة السلطان قابوس الذي يقوم جميع الطلبة فيه بإعداد رسالة علمية، ويعود ذلك ربما إلى ثبات برنامج جامعة السلطان قابوس وتوافر عدد مقبول من الأساتذة للإشراف على الطلبة أثناء إعدادهم لرسائلهم العلمية. ونتيجة عدم توافر عدد كاف من المشرفين في جامعة صحار أضطر معظم طلبة البرنامج لاختيار مسار الاختبار الشامل رغم تفضيلهم لمسار الرسالة (مقابلة ٣، مقابلة ٢، مقابلة ٥).

يعتبر البرنامج برنامجا أكاديميا وليس برنامجا مهنيا ورغم ذلك تقدم المقررات بعض الخبرات المهنية للملتحقين بالبرنامج من معلمين ومشرفين تربويين من حيث طرق التدريس الجيدة، وتطوير المناهج الدراسية وتحليلها.

ولا تنطبق على البرنامج المبينات المتعلقة بمقارنة متطلبات الجامعة مع متطلبات البرنامج ومتطلبات الكلية، ومبين توجه المنهج (الاختصاص فقط، تنوع الأطر والمقررات، والتطبيقات)، ومبين التقييم الخارجي للمنهج وقيمته في متابعة الدراسة أو في ممارسة المهنة، فهذه المبينات تنطبق على برامج الدراسة الجامعية الأولى وليس على برامج الدراسات العليا.

٤. توصيف المقررات: الملاءمة، الحداثة، الوضوح

بعد الاطلاع على الخطط الدراسية لبعض مقررات البرنامج كما وضعها أساتذة المقررات[١] في العام ٢٠١٠، تظهر معالجة لجوانب مختلفة من مخرجات البرنامج التي ذكرت في محور المنهاج. أما مقرر «تخطيط المناهج وتطويرها» فيركز على مفهوم عملية تخطيط المناهج وأهميتها ومبرراتها وشروطها وخطواتها، كما يتضمن عناصر المنهج والتنظيمات المختلفة للمناهج الدراسية، وبعض نماذج التخطيط للمناهج وتطويرها. أما مقرر «نظريات التدريس» فيهدف إلى تعريف الطلبة بنظرية التدريس بشكل عام، مع التركيز على نظرية برونر، ونظرية جانييه، ونظرية بياجيه، وتطبيقات هذه النظريات في العملية التعليمية التعلمية، لتعزيز القرار التدريسي المبني على فهم طبيعة المتعلم وطبيعة المادة الدراسية، وتوضيح العلاقات بين نظريات التعلم (السلوكية، والمعرفية، والبنائية) ونظريات التدريس. في حين يركز مقرر «تصميم التدريس» على تعريف الطلبة بمفهوم تصميم التدريس وأهميته وعلاقته بتكنولوجيا التعليم، والتعريف بالأسس النظرية لتصميم التدريس، ومراحله، ومفهوم النظم، وخطواته، علاوة على تعريفهم ببعض نماذج تصميم التدريس، وإكساب الطلبة بعض التطبيقات العملية على تصميم التدريس مثل الحقائب التعليمية، والتعليم المبرمج، والتدريس المصغر، والتعلم التعاوني، وتصميم الخطط السنوية والفصلية واليومية، ومراكز مصادر التعلم. أما مقرر «تصميم البحث» فيركز على تعريف الطلبة بمفهوم البحث العلمي والطريقة العلمية، وبتصنيفات البحوث، وطريقة المعاينة، وأنواع التصاميم العلمية التجريبية، بالإضافة إلى تعريفهم بالأساليب الإحصائية التي تضمن سلامة التصاميم التجريبية من حيث الصدق الداخلي والصدق الخارجي للقياس التجريبي، وتدريب الطلبة على إعداد مخطط بحث علمي جيد، في حين يركز مقرر «الإحصاء الاستدلالي (التحليلي) على تعريف الطلبة بالإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي، وإكسابهم مهارة توظيف برنامج (SPSS) في معالجة بيانات البحوث العلمية.

خامسا: التعليم والتقييم

١. تنويع أساليب التعليم

من أجل جودة عملية التعليم والتعلم تشير وثائق جامعة مؤتة إلى بعض المعايير التي تهدف إلى تحقيق مخرجات عالية في البرنامج من ضمنها إسناد عملية تدريس مواد الدراسات العليا إلى مدرسين برتبة أستاذ أو أستاذ مشارك، ولكن يسمح عند الحاجة لمن هو برتبة أستاذ مساعد بالتدريس، شريطة أن يكون قد مضى على تعيينه عامان على الأقل في الجامعة، ولديه بحثان منشوران أو مقبولان للنشر في مجلة محكمة معترف بها، علاوة على ذلك تعتمد خطة المقرر المعتمدة من الجامعة، كما حدد عدد عشرة طلاب في الشعبة الواحدة كحد أدنى (جامعة مؤتة، ٢٠٠٩).

من خلال النظر في أهداف البرنامج نجد أنها تركز على أهمية توظيف المعرفة المتجددة في مجال المناهج في القراءة العلمية البحثية للمناهج الحالية، وبالتالي فإن ذلك يتطلب القيام بتحليل مناهج، وإجراء دراسة تطبيقية عليها، تتطلب التركيز على طرق التدريس الاستقصائية التي تسعى إلى دراسة المناهج في ضوء نظريات عملية. وجاء في خطة مقرر «تخطيط المناهج وتطويرها» مجموعة من طرق التدريس التي تستخدم في تنفيذ المقرر مثل: «المحاضرة، والمناقشة، وطريقة العرض، واستراتيجية حل المشكلات، والطريقة الذاتية، والزيارات الميدانية للمدارس للاطلاع على الواقع التربوي، والتدريس باستخدام الحاسوب، وإجراء البحوث الميدانية، وطرق تدريس قائمة على إكساب المتعلم

(١) نذكر منهم: جمال الأشقر، محمد نقادي، محمود الشباطات

المهـارات الأدائية والمهارات البحثية»، أما خطة مقـرر «نظريات التدريس» فتضمن مجموعة من طرق التدريـس التي عرضت بواسطتها مواضيع المقرر وهي: "طريقة المحاضرة، وطريقة المناقشة، وطريقة التقصـي والاكتشاف، وطريقة حل المشكلات، وطريقة العرض». أما مقرر «تصميم البحث» فينفذ كما تشير خطته من خلال «طرق المحاضرة والمناقشة والعروض البحثية».

وكشفت المقابلات التي أجريت مع بعض الطلبة والخريجين إلى أن تنفيذ مقررات البرنامج يتم من خلال توظيف «التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتعلم الذاتي من خلال إعداد وتقديم الزملاء لأوراق عمـل لمواضيع المقـررات الدراسية، والحوار والمناقشة» (المقابلـة٢)، وكذلك «المحاضرة، والاستقصـاء، والعصـف الذهني» (المقابلة١)، كما ركزت عملية التدريـس على «التعلم الذاتي بإعداد أوراق عمـل ضمن موضوعات المنهـج وعرضها من أجل المناقشة» (المقابلـة ٣). هذه الطريقة كانت تقوم على «قيام كل طالب بتقديم عرض في أحد مفردات المقرر يتناوله بالنقاش مع بقية زملائه بحضور مدرس المقرر...وهو مفيد جدا في مساعدة الطالب في التعود على إدارة حلقات النقاش» (مقابلة٤).

هـذه الطـرق تتواءم مع أهـداف البرنامج التي تركز على إكسـاب الطلبة كفايـات البحث العلمي في المشكـلات التربويـة وإيجاد الحلول المناسبة لهـا. وهي تؤشر على تمحور عمليـة التعليم والتعلم في البرنامـج علـى فاعلية المتعلـم، وذلك من خلال تحمل جزء كبير من مسـؤولية تعلمـه، فهو يشارك في تقديم أجزاء من المقررات من خلال العروض التقديمية، ويشارك بفاعلية في حلقات النقاش التي تنفذ في كل مقرر، بالإضافة إلى قيامه بإعداد التقارير والدراسات المرتبطة بمنهج الدراسات الاجتماعية. إلا أن بعض من أجريت معهم المقابلات من خريجي البرنامج يشيرون إلى وجود صعوبات مرتبطة بتقديم التغذيـة الراجعة للطلبة حول هذه التكليفات، وكذلك صعوبة في الإشراف على الدراسات حيث تصل الكثافة الطلابية في بعض المقررات إلى (٣٥) طالباً (المقابلة٤)، كما أن بعض المقررات كانت تدرس من قبل أساتذة غير متخصصين في المجال الذي يركز عليه المقرر.

٢. تنويع أساليب التقييم وتوزيع العلامات

أمـا أساليـب التقويم المتبعة فـي البرنامج، فهي تعتمد علـى نظام معدل النقـاط التراكمية ،(GPA) ويعتمد التقدير النهائي للطالب على التقييم المستمر لمدى تحقيق أهداف المقرر.

أساليب التقويم متنوعة تركز على تقويم جوانب متنوعة لدى المتعلم وليس فقط الجوانب المعرفية، وتنص المادة (١٨) من دليل توزيع العلامات على تخصيص (٦٠٪) من العلامة النهائية لأعمال الفصل وتشمـل اختبـاراً وتقاريـر وأبحاثـا أو عرضاً لموضـوع أو أي نشـاط علمي يكلف به الطالـب، في حين تخصـص (٤٠٪) مـن العلامة النهائيـة للامتحان النهائي. ويشيـر دليل الطالب بجامعـة مؤتة في المادة (١٦) على أن تكون علامة النجاح في كل مادة من مواد برامج الدراسات العليا (٧٠٪)، وعلى أن يكون الحد الأدنى للمعدل التراكمي (GPA)(٧٦٪)، كما يجوز للطالب إعادة دراسة المادة التي حصل فيها على علامة أقل من (٧٦٪) مرة واحدة وتحسب العلامة الأخيرة في المعدل التراكمي فقط.

ويتضـح مـن إعطاء النسـبة الأكبر من عملية التقييـم لأعمال الفصل إلى تفعيـل دور أساليب التقييم الأخـرى التـي تتم من خلال المقـررات الدراسية التي تركز على مهارات الطالـب في العرض ومناقشة الأفكار، وفي تطبيق مهارات البحث العلمي من خلال القيام ببعض الدراسات الصغيرة داخل كل مقرر وهو اتجاه جيد ولكنه يعتمد على موضوعية أساتذة المقررات الذين يقومون بتقييم هذه الجوانب، كما يتوقـف أيضـا على ارتباط هذه الدراسات بأهداف المقرر حتـى يمكن الحكم على درجة تحقق أهداف المقرر.

وبمراجعة خطط بعض المقررات يتضح استجابتها لتنوع أساليب التقييم التي تركز عليها المادة (١٨) من دليل توزيع العلامات، فنواتج التعلم في خطة مقرر «تجديدات تربوية في المناهج» يتم وفق المعايير المقررة.

أما معايير تقويم تعلم الطلبة في مقرر «تخطيط المناهج وتطويرها» للعام الأكاديمي (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) فهي الاختبار الفتري، وإعداد بحث في أحد موضوعات المقرر، وإعداد ملف الإنجاز والمشاركة والحضور والاختبار النهائي. ويستخدم نفس المعايير والوزن النسبي لكل معيار تقريبا في تقويم بقية المقررات. فمقرر «تصميم البحث» على سبيل المثال يقيم من خلال الاختبار المرحلي (٣٠٪)، ومن خلال القيام بأعمال بحثية (٢٠٪)، والحضور والمشاركة (١٠٪)، والاختبار النهائي (٤٠٪). وتفيد المقابلات التي أجريت مع بعض الخريجين أن أساليب التقويم المستخدمة في البرنامج اشتملت على «اختبارات فتريه ونهائية، وتقديم عروض من قبل الطلبة، وبحوث وتقارير، وترجمة بعض العناصر المرتبطة بالبرنامج» (مقابلة ١، مقابلة٣)، وأكدت إحدى الطالبات التي أجريت معها المقابلة على الأساليب الثلاثة وأضافت إليها « عمل حقيبة الأنشطة التطبيقية» (مقابلة ٢). إلا أن التعدد والتنوع في أساليب التقويم من وجهة نظر أحد الخريجين (مقابلة ٤) لم يقلل من سيطرة الاختبارات التقليدية: «فالامتحانات (المرحلية – النهائية) تعد الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها أغلب [الأساتذة في تقويم المقررات] ... وبالرغم من أنها أكثر موضوعية من باقي الأساليب إلا أنها كانت لا تسير على نسق محدد فمرة تكون كل الأسئلة موضوعية و[مرة]أخرى تكون كلها [أسئلة] مقاليه وأحيانا تجد أسئلة فضفاضة تحتاج إجابتها إلى ساعات مثل «ماذا استفدت من هذا المقرر؟». أما الاختبارات العملية فكانت في مقررات الإحصاء باستخدام برنامج(SPSS) وهي مناسبة للمقرر غير أنها كانت تطبق في الحواسيب الشخصية للطلاب التي لم تكن مهيأة لهذا الغرض، وحتى هذا الاختبار العملي كان يطبقه بعض الأساتذة أما البعض الآخر فاعتمد على الاختبار النظري فقط.»

أما عن مدى مناسبة أساليب التقويم فترى الطالبة (المقابلة٢) أن هذه الأساليب كانت «مناسبة لبعض المقررات... في حين أنها كانت غير مناسبة لمقررات أخرى حيث تكون مجرد استكمال لأدوات التقويم بغض النظر عن أهميتها للمتعلم وفائدتها في تحقيق أهداف المقررات»، وهو ما أكده أحد الخريجين (مقابلة ٥) حيث يذكر أن الاعتماد الرئيسي كان على الامتحانات التي هي من وجهة نظره «غير مفيدة للطالب الذي يفترض أن يتعلم البحث وليس الحفظ والاستذكار وحتى الأسئلة التطبيقية التي تقدم على شكل أسئلة مفتوحة لا تتم الإجابة عنها إلا عن طريق الحفظ ».

في ضوء ما تقدم، يتضح أن أساليب التعليم والتقويم المستخدمة في تنفيذ مقررات البرنامج متنوعة ومتعددة من أجل توفير مؤشرات واقعية عن مدى اكتساب الطلبة لنواتج التعلم الموضوعة للبرنامج، كما أن هناك ضوابط ومعايير لتقييم الرسالة والاختبار الشامل. ولكن التنوع في أساليب التدريس والتقويم لا يعد مؤشرًا كافياً على أن هذه الأساليب تركز على قياس مخرجات البرنامج، لا سيما أن هناك مخرجات أدائية بحاجة لأن تقيم من خلال القيام بأنشطة تطبيقية مثل إجراء الدراسات البحثية من قبل الطلبة الملتحقين بالبرنامج، والتي أشارت بعض المقابلات إلى أن قلة عدد الأساتذة، وارتفاع الكثافة الطلابية في الفصل يحول دون الحصول على تغذية راجعة بنّاءة في القيام بهذه الأنشطة (مقابلة٤).

أخيرا تجدر الاشارة إلى أن أستاذ كل مقرر يقوم بوضع أسئلة الاختبارات المتعلقة بمقرره في ضوء التوصيف المعتمد من البرنامج ومكونات الخطة الدراسية، وبناءً على ذلك لا يشارك أساتذة آخرون

من البرنامج في عملية التقييم.

سادسا: فرص التعلم

١. القبول: الشروط والنسب

تنص لوائح الدراسات العليا بجامعة صحار على أن المتقدم للالتحاق بالبرنامج يجب أن يجتاز شروط القبول بالبرنامج التي حددتها جامعة مؤتة الأردنية التي ينفذ البرنامج تحت إشرافها حتى العام الأكاديمي (٢٠١٢/ ٢٠١٣م)، والتي تتمثل في الحصول على درجة البكالوريوس في نفس التخصص بالدراسة المنتظمة وليس عن طريق الانتساب، والحصول على مستوى لا يقل عن (٥٠٠) نقطة في اختبار التوفل (TOEFL) أو ما يعادلها، أو اجتياز مستوى (٥) في برنامج الإعداد الذي تقدمه جامعة (جامعة مؤتة، ٢٠٠٩). وهذا الاختبار من وجهة نظر إحدى الطالبات الملتحقات بالبرنامج يصعب من عملية الالتحاق بالبرنامج لاسيما أنه لا يراعي «طبيعة التخصصات وأماكن التخرج في مرحلة البكالوريوس» (مقابلة٢)، وتقصد بذلك أن معظم الذين يرغبون بالالتحاق بالبرنامج لا يمتلكون مستوى الكفاية المناسب في اللغة الإنجليزية لأنهم درسوا باللغة العربية في مرحلة البكالوريوس وبالذات التخصصات الإنسانية (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والدراسات الاجتماعية). وقد أدى ذلك إلى أن تكون نسب القبول في البرنامج متواضعة، حيث لم يتعد عدد الذين التحقوا بالبرنامج منذ بدايته في عام ٢٠٠٩ (١٢) طالباً وطالبة كما ذكرت إحدى الطالبات (مقابلة٢).

ثم إن عدم قدرة الطلبة على تحقيق المستوى المطلوب نتج عنه إلزامهم بدراسة مادتين في اللغة الانجليزية كبديل لاختبار التوفل مما زاد من تكلفة الدراسة، كما أدى إلى تأخر بعض الطلبة عن إتمام دراستهم في الوقت المحدد (مقابلة١، مقابلة ٣)، ويضيف أحد الخريجين أن « جامعة مؤتة لا تشترط على الطالب غير الأردني الحصول على التوفل، وبما أن جامعة صحار تطبق برنامج جامعة مؤتة فإنها لم توضح لنا من بداية تسجيلنا إذا كان هذا الشرط ينطبق علينا أم لا، مما أثار مشكلات وقلقاً نفسياً لدينا خاصة وأن أغلب الطلبة تجنب التسجيل في [برامج] جامعات أخرى بسبب اللغة الإنجليزية».

وتختلف متطلبات التخرج من البرنامج باختلاف مسار الدراسة الذي يختاره الطالب؛ ففي البرنامج السابق الذي كان بالارتباط مع جامعة مؤتة، يتطلب تخرج الطالب في مسار الرسالة اجتيازه (٢٧) ساعة معتمدة منها (١٥-١٨) ساعة معتمدة إجبارية كحد أدنى والباقي ساعات معتمدة اختيارية، و(٦) ساعات معتمدة لإنجاز الرسالة؛ أما الطالب الذي يختار مسار الامتحان الشامل فيجب أن يجتاز (٣٣) ساعة معتمدة كحد أدنى، منها (٢١-٢٤) ساعة معتمدة إجبارية كحد أدنى والباقي ساعات معتمدة اختيارية. أما في البرنامج الجديد الذي بدأ في العام الجامعي الحالي (٢٠١٢/ ٢٠١٣) فيجب على الطالب أن يكمل (٣٣) ساعة معتمدة في كلا المسارين؛ المسار الشامل، ومسار الرسالة، فيما يتعلق بالمسار الشامل يجب أن يجتاز الطالب (٧) مقررات إجبارية (٢١ ساعة معتمدة)، وأربعة مقررات اختيارية (١٢ ساعة معتمدة)، أما إذا اختار الطالب مسار الرسالة فيجب عليه أن يجتاز (٧) مقررات إجبارية (٢١ ساعة معتمدة)، ومقررين اختياريين (٦ ساعات معتمدة)، والرسالة (٦ ساعات معتمدة) (جامعة صحار، ٢٠١٢).

وأدنى مدة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير هي ثلاثة فصول دراسية، وأقصاها ثمانية فصول دراسية، أما الحد الأدنى للعبء الدراسي للطالب في الفصل الواحد فهو (٣) ساعات معتمدة، والحد الأعلى (١٢) ساعة معتمدة ما عدا الفصل الصيفي فلا يجوز فيه أن يزيد الحد الأعلى عن (٦) ساعات معتمدة.

٢. التنوع والحضور والمتابعة

الالتحاق بالبرنامج متاح لجميع الطلبة بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والدينية والاجتماعية إذا ما اجتازوا شروط القبول الموضوعة من قبل الجامعة، وجميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج حاليا عمانيون من الذكور والإناث.

ومن أجل ضمان تحقيق البرنامج لأهدافه، والوصول بالطلبة إلى المخرجات التعليمية وضعت آليات لتنظيم الحضور والمتابعة. يشترط المواظبة للطالب في جميع المواد التي يسجل فيها، ويقوم مدرس المادة بتسجيل الحضور والغياب حيث لا يسمح للطالب بالتغيب عن أكثر من ثمن (٨/ ١) مجموع الساعات المقررة لكل مادة. وإذا غاب الطالب أكثر من ثمن مجموع الساعات المقررة لمادة بدون عذر مقبول يحرم من التقدم لجميع الامتحانات اللاحقة ويوضع له الحد الأدنى لعلامة المادة وهي (٣٥٪) ما لم يكن قد انسحب من تلك المادة خلال فترة الانسحاب. أما إذا غاب أكثر من ثمن مجموع الساعات المقررة للمادة بعذر مقبول فلا يجوز أن يتجاوز الغياب ربع (٤/ ١) مجموع الساعات وفي حالة تجاوز هذا الحد فلمجلس القسم الذي تعطى فيه المادة اعتبار الطالب منسحباً من تلك المادة حيث يبلغ رئيس القسم المختص وحدة القبول والتسجيل خطياً بذلك قبل آخر موعد لتسليم نتائج الامتحانات النهائية (جامعة مؤتة، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٦).

٣. التدفق والرسوب والتخرج وخدمات الدعم والإرشاد

لم ينجح الباحث في الحصول على بيانات عن التدفق والرسوب والتخرج من البرنامج رغم تواصله أكثر من مرة مع إدارة الجامعة، وحاول اللجوء إلى موقع الجامعة الإلكتروني في الحصول على هذه البيانات إلا أنه لم يجدها متاحة في الموقع.

ونستطيع أن نستنتج من الصعوبات التي واجهها الملتحقون في البرنامج كما كشفت عنها بعض المقابلات أن خدمات دعم الطلبة وإرشادهم لم تكن بالمستوى المأمول.

٤. استخدام الطلاب للتسهيلات والموارد المتاحة

يرى الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات أن خدمات دعم الطلاب والتسهيلات المرتبطة من حيث الكتب لم تكن كافية من وجهة نظرهم، كشفت المقابلات أن الطلبة كانوا يواجهون صعوبات في توافر الكتب المرجعية في التخصص حيث تذكر إحدى الخريجات من البرنامج « بالنسبة للخدمات المساندة فمستوى توافرها يكاد يكون ضعيفاً جداً على مستوى الكتب المرجعية خصوصا في مجال العلوم الإنسانية المساندة والمراجع اللازمة للرسائل والأطروحات العلمية التي يحتاجها المتعلم مع قلة رسائل الماجستير التي يمكن الرجوع إليها في المجال» (مقابلة ١)، ويؤكد خريج آخر «عدم توافر مصادر التعلم في المكتبة حيث يكون الاعتماد على ما يوفره أستاذ المقرر من مصادر» (المقابلة٣)، وهو ما يؤكده طالب آخر حيث يذكر أن «...المكتبة كانت فقيرة جدا بالمراجع أما المجلات العلمية فتعد على الأصابع ومعظمها لجامعة مؤتة والأعداد قديمة. ومع فقرها كانت المكتبة تفتح يوم الخميس من الساعة التاسعة وحتى الواحدة ظهرا فقط، فالطالب الذي لديه محاضرة خلال هذه الفترة ليس له نصيب في الاستفادة منها» (مقابلة٤). ولحل إشكالية عدم توافر المراجع التخصصية في الجامعة كان الطلبة يعتمدون على مكتبة جامعة السلطان قابوس، ولكن حتى هذا الخيار تأثر ببعد المسافة بين مكان سكن الطلبة وموقع المكتبة، وكذلك بعدم القدرة على الاستعارة من المكتبة (المقابلة ٣، المقابلة ٤، المقابلة٥).

كما ظهرت صعوبة أخرى لدى الطلبة متعلقة بتوافر معامل الحواسيب والقدرة على الاستفادة

منها حيث تظهر المقابلات أن البرنامج يتطلب في بعض المقررات مثل مقرر الإحصاء القيام بتطبيقات عملية على أجهزة الحاسوب، إلا أن هذه التطبيقات كما كشفت بعض المقابلات كانت تتم على حواسيب الطلبة الشخصية وليس في معامل الحواسيب بالجامعة «...بما أن أغلب محاضراتنا كانت يوم الخميس كانت معامل الحواسيب مغلقة لأن فني الأجهزة يكون في إجازة، ولهذا درسنا مقرر التحليل الإحصائي على أجهزتنا الخاصة وظهرت... صعوبات تحميل البرنامج وتخزينه. وحتى تظهر الصورة فأنا لا أمتلك رقما لدخول الحواسيب أو الشبكة رغم مطالباتنا المتكررة»(مقابلة ٤). وقد أشار الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم المقابلات إلى هذه الصعوبة وهذا يؤثر على تنفيذ الخطة الدراسية وتحقيق الأهداف الموضوعة لها.

٥. نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة والموظفين

ما يزال هناك نقص في عدد هيئة التدريس والموظفين المساعدين مقارنة بعدد الطلبة، ونظراً لقلة عدد الأساتذة في مجال التخصص تلجأ الجامعة إلى الاستعانة بأساتذة من جامعات أخرى مثل جامعة السلطان قابوس للإشراف على الطلبة، فتذكر إحدى الملتحقات بالبرنامج «... المشكلة تكمن في قلة الأساتذة وعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالبرنامج والملتحقين به مما يشكل صعوبة في الحصول على إحصاءات قديمة خاصة بالمنتسبين بالبرنامج أو الرسائل المقدمة من قبل» (المقابلة٢). وتذكر الخريجة (مقابلة ١) «...بالنسبة لمدى توافر الأساتذة المشرفين على برنامج الماجستير لكل تخصص كان قليلاً»، ويؤكد طالب (مقابلة٤) آخر ذلك بقوله:»... كثيرا ما كنا نعاني من الكثافة العددية للطلاب في المقرر الواحد وعندما نطلب فتح شعبة أخرى كان الجواب: لا يوجد من سيقوم بتدريسكم». كما يظهر العجز في الكادر التدريسي في رفض طلبات الطلاب عند اختيار مسار الرسالة والحجة عدم وجود مشرفين»، وقد أدى عدم توافر عدد كاف من الأساتذة المشرفين بالطلبة «...للتوجه إلى النظام الشامل، أو توجه الطلبة للبحث بأنفسهم عن مشرفين من جامعات وكليات أخرى خارج الجامعة، وتعطل رسائل البعض بسبب إقالة مشرفيهم وإسناد مهمة الإشراف عليهم لأساتذة آخرين من غير التخصص أو توقف بحثهم مما أدى لطول الفترة الزمنية التي استغرقتها دراستهم، وأدى الأمر ببعض الطلبة للتخلي عن إعداد الرسالة بعد أن بدأ فيها والرجوع لإكمال مواد النظام الشامل في الدراسة» (المقابلة٣). على الرغم من أن الخطة الدراسية بنيت على حرية الطالب في الاختيار بين مسار الاختبار الشامل أو مسار الرسالة. وقد يكفل التصور الجديد لبرنامج الماجستير الذي بدأ في العام الأكاديمي الحالي (٢٠١٢/ ٢٠١٣) التغلب على هذه الصعوبات، ويضمن وجود خدمات وتسهيلات أفضل لدعم الطلبة.

سابعا: مستوى الخريجين

لم يتمكن الباحث من الحصول على إحصائية عن حجم التخرج من البرنامج حتى الآن رغم مخاطباته المتكررة مع جامعة صحار.

ولا توجد حتى الآن تقارير عن متابعة خريجي البرنامج في الميدان. ويذكر أحد الخريجين (مقابلة٥) أن استفادته من البرنامج في مجاله المهني كانت بسيطة اقتصرت على التعرف على مجموعة من طرق التدريس ومعرفة في أي موقف تعليمي يستخدمها، ويرى أن الخريجين لابد أن تتم متابعتهم سواء من قبل جهة رسمية حكومية أو من قبل الجامعة حتى تعرف مدى فعالية برنامجها، وهذه نقطة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام للحصول على مؤشرات عن فاعلية البرنامج.

ولا تتوافر أية إحصائية عن عدد خريجي البرنامج الذين أنهوا دراسة الدكتوراه حتى الآن لأن

البرنامج حديث مقارنة ببرنامج ماجستير جامعة السلطان قابوس الذي يزيد عمره عن ١٠ سنوات.

أمـا من حيث فرص العمل فلا يواجه خريجو البرنامج مشكلة في الحصول على وظيفة بعد الانتهاء مـن البرنامج، فمعظمهم من معلمي ومشرفي الدراسات الاجتماعية العاملين في وزارة التربية والتعليم حيـث يعودون إلى وظائفهم بعد الانتهاء من البرنامـج. على كل حال لم يشر الخريجون في المقابلات التي أجريت معهم إلى وجود آليات للتواصل مع الخريجين.

خلاصة

يمكـن أن نخرج من تحليل برنامج ماجسـتير مناهج وطرق تدريس الدراسـات الاجتماعية بجامعة صحار في ضوء بعض المعايير بالاستنتاجات الآتية:

الأهـداف: توجـد أهداف واضحـة للبرنامج تحدد الجوانـب التي ينبغي أن يحققهـا الطالب عندما يتخـرج من البرنامج، وهذه الأهداف ساعدت على تحديد الخطة الدراسية المناسبة لتحقيقها، وكذلك أساليـب التقويـم المناسبـة للتحقق منهـا، ولكن الطلبـة والخريجين الذيـن تمت مقابلتهـم أشاروا إلى مجموعة من الصعوبات التي ربما أثرت في فاعلية البرنامج في تحقيق أهدافه.

إدارة البرنامـج: تعطـي بنية البرنامج الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار من خلال وجود ثلاث لجان علـى مسـتوى القسـم والكلية والجامعة، وهـذا مؤشر ينبغي المضـي في تعزيزه لما له مـن أثر في زيادة فاعليـة البرنامـج، إلا أن هنـاك بعض المؤشـرات التي تشير إلـى صعوبات فـي إدارة البرنامج أثرت في مسيرة الطلبة الدراسية، كما لم تتوافر مؤشرات تقييم خارجية للحكم على جودة البرنامج.

المـوارد الأكاديميـة: أشـارت المقابـلات التـي أجريـت مـع الطلبة إلى وجـود نقص فـي الموارد الأكاديميـة ممـا يؤثر على تنفيذ البرنامج وفق الخطة الموضوعـة، وبالتالي لابد من الاهتمام بتعزيز هذا الجانب مستقبلا.

المنهاج: وجود أهداف واضحة للبرنامج ساعد على وضع خطة تساعد على تحقيق هذه الأهداف، كمـا تتيـح هـذه الخطـة للطلبة فـرص الاختيـار من خـلال تقديـم مجموعة مـن المقـررات الاختيارية والإجباريـة المرتبطـة بأهـداف البرنامج، وتعطي هذه الخطـة أولوية لبناء كفايات البحـث العلمي التي تسـاعد الطلبـة على معالجة الإشكالية التربوية من خلال منهجية علمية تسـهم فـي الوصول إلى حلول منهجيـة وواقعية، وتأثرت هذه الخطـة بالصعوبات المرتبطة بالمـوارد الأكاديمية كما كشفت مقابلات الطلبة والخريجين.

التعليم والتعلم: تتمحور عملية التعليم والتقويم حول الطلبة، حيث تسـتخدم الأساليب التدريسـية الحديثـة التـي تتيـح للطلبـة فرصا لتحمـل جزء مـن مسـؤولية التعلم، مثل طـرق الاستقصـاء والحوار والمناقشـة وعمـل العروض لبعض مواضيع المقرر، كما أن التقويم يتسـم بتعدد الأدوات المسـتخدمة التـي تتيح تقييـم مهارات متعددة عند الطلبة مثـل كتابة التقارير والأبحاث والتحليـل، وهذا مؤشر جيد لتنفيذ البرنامج، لذا لابد من الاستمرار في تعزيزه مسـتقبلاً، لأنه يمثل عنصراً أساسيا في تحقيق الخطة الدراسية كما هو مرسوم لها.

فرص التعلم: تتميز شروط الالتحاق بالبرنامج بأنها مناسبة ماعدا الجزء المتعلق بتحقيق المستوى المطلوب في اللغة الإنجليزية بالذات لخريجي الكليات الإنسانية الذين حصلوا على درجاتهم الجامعية باللغة العربية، كما أن الخدمات المتعلقة بتوفير المراجع وقواعد البيانات والدعم للطلبة ما تزال قاصرة عن تلبية الطموحات كما يشير الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات، وبالتالي لابد من الاهتمام بتعزيز هذا العنصر حتى يحقق البرنامج أهدافه.

مستوى الخريجين: ما يزال برنامج ماجستير الدراسات الاجتماعية برنامجاً حديثاً، وخريجو البرنامج يعودون للعمل مع وزارة التربية والتعليم، ولا تتوافر أي بيانات عن عدد الذين منهم واصلوا دراسة الدكتوراه بعد تخرجهم من البرنامج، كما لا تتوافر بيانات عن أثر البرنامج على نموهم المهني كمدرسين ومشرفين تربويين.

كشفت هذه الدراسة التحليلية التي أجريت على برنامج ماجستير الدراسات الاجتماعية بجامعة صحار عن العديد من المؤشرات الإيجابية والسلبية والتي هي بحاجة إلى مزيد من الدراسة حتى يمكن الحصول على مزيد من الإيضاحات عما كشفته هذه الدراسة لا سيما أن الجامعة بدأت هذا العام الأكاديمي برنامجاً جديداً للماجستير.

المصادر والمراجع

الأشقر، جمال (٢٠١٠). **الخطة الدراسية لمقرر تخطيط المناهج وتطويرها، قسم الدراسات التربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة صحار**. صحار: جامعة صحار.

جامعة صحار (٢٠١٢). **تصور مقترح لماجستير في التربية تخصص المناهج وطرق التدريس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة صحار** (غير منشور). صحار: جامعة صحار.

جامعة مؤتة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٦). **دليل الطالب: جامعة مؤتة الجناح المدني، عمادة شؤون الطلبة**. مؤتة: جامعة مؤتة.

جامعة مؤتة (٢٠٠٩). **قرار مجلس العمداء رقم (٣٤٤/ ٢٠٠٩) تاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٩ تعليمات منح درجتي الماجستير والدكتوراه صادرة بموجب الفقرة (أ) من المادة (٤) من نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة مؤتة رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٣** (وثيقة غير منشورة). مؤتة: جامعة مؤتة.

الشباطات، محمود (٢٠١٠). **الخطة الدراسية لمقرر نظريات التدريس، قسم الدراسات التربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة صحار**. صحار: جامعة صحار.

نقادي، محمد (٢٠١٠أ). **الخطة الدراسية لمقرر تصميم البحث، قسم الدراسات التربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة صحار**. صحار: جامعة صحار.

نقادي، محمد (٢٠١٠ب). **الخطة الدراسية لمقرر إحصاء تحليلي، قسم الدراسات التربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة صحار**. صحار: جامعة صحار.

المواقع الالكترونية

http://www.soharuni.edu.om, accessed August 17, 2012.